

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال شفوي - أني

استمرار منع تسجيل الأسماء الشخصية الأمازيغية بسجلات الحالة المدنية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

في عز انطلاق مناقشة الغرفة الأولى لمشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، نسجل استمرار منع تسجيل الأسماء الأمازيغية من طرف ضباط الحالة المدنية في سجلات الحالة المدنية أو من ينوب عنهم من رؤساء المصالح الإدارية بالجماعات المحلية، حيث ارتفع عدد الأسماء الشخصية الأمازيغية المرفوض تسجيلها بسجلات الحالة المدنية منذ إقرار الأمازيغية لغة رسمية بالدستور المغربي، لتصل إلى 45 حالة منع، رغم أن الدولة قد رفعت الحظر على الأسماء الأمازيغية منذ 09 ابريل 2010، وسمحت بتسجيلها، بعدما قام المجلس الإداري للمعهد الملكي للأمازيغية بمراسلة جلالة الملك محمد السادس، والذي تفضل بتكوين لجنة وزارية بحضور وزير حقوق الإنسان في ذلك الوقت، وتم حينها تسجيل جميع الأسماء التي كانت ممنوعة وإلغاء العمل بتلك اللائحة .

وتأسيسا على ما سبق، فإننا سيدي الوزير نبلغكم استياء الحركات الثقافية والحقوقية من استمرار هذا الميز على أساس لغوي وثقافي وهو ما يتنافى وتصدير الدستور الذي بموجبه تتعهد الدولة المغربية بالتشعب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا. ومن إمتعاضها جراء تمادي مصالح الحالة المدنية ببعض الجماعات الترابية المحلية في رفض تسجيل المواليد بسجلات الحالة المدنية التي يتقدم بها أبائهم لديها.

لذا، نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي ستتخذونها من أجل ضمان عدم تكرار هذا السلوك المنافي لدستور المملكة والحيولة دون استمرار منع تسجيل الأسماء الشخصية الأمازيغية في سجلات الحالة المدنية والإنصاف المعنوي للمتضررين من ذلك الحيف، وترتيب الآثار القانونية على المخالفين ؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

ازوكاغ الحسين